



---

اسم المقال: مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية للمدة 1985 - 2004

اسم الكاتب: أ.م.د. طه يونس حمادي، صبحي بكر عثمان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3261>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 11:12 +03

---

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراشدین كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## مشكلات الصادرات الأولية وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤

صحي بكر عثمان  
ماجستير اقتصاد

الدكتور طه يونس حادي  
أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد  
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل  
Taha-ta98@yahoo.com

### المستخلص

تتعرض الصادرات الأولية للبلدان النامية إلى عدد من المشكلات، منها حالة عدم الاستقرار في عوائد هذه الصادرات وتدور نسب التبادل التجاري لها وتباطؤ الطلب الخارجي عليها، وتباين الآراء حول أثر هذه المشكلات في النمو الاقتصادي، ويهدف البحث إلى معرفة هذا الأثر في عينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية ولمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤، وهو يفترض أن لحالة عدم الاستقرار وتدور نسب التبادل التجاري وتباطؤ الطلب الخارجي آثراً سلبياً على النمو الاقتصادي، ولتقدير ذلك تم توصيف أنموذجاً اقتصادياً قياسياً في ضوء الإطار النظري يربط بين هذه المتغيرات.

ويتضمن البحث ثلاثة مباحث: يعرض الأول الإطار النظري الذي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة والنمو الاقتصادي.

وينصرف المبحث الثاني إلى المقايس التي تم استخدامها لقياس هذه المشكلات بعد أن تم فرز الصادرات الأولية عن إجمالي الصادرات، ونعتقد أن هذا العمل بحد ذاته إضافة أصلية في ميدان البحث العلمي.

في حين اختص المبحث الثالث بتقدير أثر المشكلات المذكورة على النمو الاقتصادي وقد ظهرت النتائج عالية الدقة بكل المؤشرات الاقتصادية والقياسية والإحصائية، وهي أن لحالة عدم الاستقرار وتدور نسب التبادل التجاري وتباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع الإطار النظري ومعززة لفرضية البحث.

\* بحث مستقل من رسالة الماجستير الموسومة "أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤" مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد.

## The Problems of the Primary Exports and its Impact on Economic Growth in Selected Sample of Non-Petroleum Developing Countries in Period from 1985 to 2004

Taha Y. Hummady (PhD)  
Assistant Professor  
Department of Economics  
University of Mosul

Subhi B. Othman  
M.Sc. in Economics

### Abstract

The primary exports in general may expose to several problems in developing countries. One of these problems is the instability state in exports earnings, deteriorating the rates of commercial exchange, and slowdown external demand. Many views verified the effect of these problems in the economic growth. The current paper aims to study this effect on a sample of non-petroleum developing countries from 1985 – 2004. The study also hypothesized that the instability and deterioration of commercial exchange and slowdown external demand have negative impact on the economic growth. A metrical economic model has been proposed to estimate the variables. The paper consisted of three aspects: the first was theoretical to show the relation among these variables and economic growth. The second was to refer to the measurements used to measure these problems. The third one estimated the effect of problems of economic growth. The conclusions recorded very accurate results in all economic, metrical and statistical indicators - in that- the instability and deteriorating the economic growth, deteriorating the rates of commercial exchange, and slowdown external demand have negative effects on the economic growth. This result comes with the theoretical aspect and promoting the hypothesis.

### المقدمة

تواجـه الصـادرات الأولـية للـبلدان النـامية عـدـاً من المشـكلـات، مـثـل عدم الاستـقـرار وـتـدهـور نـسـبـ الـتبـادـل التجـارـي وـتـبـاطـؤ نـمو الـطـلب الـخـارـجي، وـهـي تـحاـول وبـشكـل مـسـتـمر مـعالـجة هـذـه المشـكلـات لـلـتـخفـيف مـن وـطـأـتها عـلـى اقـتصـاديـاتها. وـانـطـلاـقاً مـن إـدـراكـ الـبـاحـثـان بـتقـديـم إـضـافـة مـتوـاضـعة فـي هـذـا المـحـالـ تم فـرـز الصـادرـات الأولـية عن إـجمـالي الصـادرـات، وـمـن ثـم قـيـاس هـذـه المشـكلـات وـتـحـوـيلـها إـلـى مـتـغـيرـات اقـتصـاديـة يـمـكـن تقـدير أـثـرـها فـي النـمو الـاقـتصـادي فـي عـيـنة مـختـارـة مـن الـبلـدان النـاميـة غـير الـنـفـطـيـة لـلـمـدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

### مشـكلـة الـبـحـث

تـتـعـرـض الصـادرـات الأولـية للـبلـدان النـاميـة إـلـى عـدـد من المشـكلـات، تـتـمـثل بـعدـم الاستـقـرار وـتـدهـور نـسـبـ الـتبـادـل التجـارـي وـتـبـاطـؤ نـمو الـطـلب الـخـارـجي، وـتـجـسد مشـكلـة الـبـحـث بـالـتسـاؤـل الـآـتـي: هل هـذـه المشـكلـات تـؤـثـر – فـعلاً - سـلـبيـاً عـلـى النـمو الـاقـتصـادي؟

### أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من الاهتمام المتزايد لدى متخذى القرار في البلدان النامية بالمشكلات التي تواجه الصادرات الأولية لهذه البلدان ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي.

### هدف البحث

يهدف البحث إلى تقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الأولية، وهي عدم الاستقرار في عوائدها وتدور نسب التبادل التجاري لها وتراجع نمو الطلب الخارجي عليها على النمو الاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية غير النفطية وللمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

### فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن هناك آثاراً سلبية تتركها مشكلات الصادرات الأولية في النمو والاقتصاد.

### الأسلوب المستخدم في البحث

إن الأسلوب المستخدم في البحث، هو الأسلوب الكمي القائم على توصيف أنموذج اقتصادي قياسي، يستند إلى ما وفرناه من إطار نظري، معتمدين طريقة السلالس الزمنية لنقدير أثر المشكلات المذكورة آنفًا على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من عشرة بلدان نامية غير نفطية وللمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

إن مسوغات تحديد هذه المدة الزمنية هي أنها شهدت تغيرات كثيرة، مثل توجه معظم البلدان النامية إلى تبني برامج الخصخصة، وظهور العولمة ونشوء منظمة التجارة العالمية، ونعتقد أن هذه الأحداث زادت من خطورة هذه المشكلات، وفعلت في تأثيرها على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

أما أسباب اختيار عينة البحث، فهي كون هذه العينة تعتمد بشكل كبير على الصادرات الأولية، وتشكل هذه الصادرات نسبةً عالية من دخولها القومية، وهي من البلدان غير النفطية، فضلاً عن استمرار البيانات التي يحتاجها البحث.

أما بخصوص أهم المصادر التي تمت الاستفادة منها للحصول على البيانات، فهي إحصاءات التجارة والتنمية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، والكتاب السنوي لإحصاءات التجارة، ونشرة الأرقام القياسية السلعية للتصنيف التجاري الدولي القياسي الصادرة عن الأمم المتحدة، ودليل إحصاءات التجارة الدولية والتنمية، الصادر عن الاونكتاد (UNCTAD).

وقد تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسية، يتطرق الأول إلى تقديم عرض وتحليل نظري للعلاقة بين كل من عدم الاستقرار في الصادرات الأولية، وتدور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، وتراجع الطلب الخارجي على هذه الصادرات والنمو الاقتصادي.

ويعرض الثاني أهم المقاييس المستخدمة في قياس هذه المشكلات، أي المقاييس المستخدمة في قياس درجة عدم الاستقرار، ونسبة التبادل التجاري والطلب الخارجي.

أما المبحث الثالث فيهتم بتقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي لمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤.

وأهم نتيجة توصل إليها البحث، هي إن زيادة درجة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية وتدهور نسبة التبادل التجاري، وتباطؤ الطلب الخارجي على هذه الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، وإن انخفاض درجة عدم الاستقرار، وتحسين نسبة التبادل التجاري وتزايد الطلب على الصادرات الأولية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

### الإطار النظري

سيتضمن الإطار النظري تحليل العلاقة النظرية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية وتدهور نسبة التبادل التجاري، وتباطؤ الطلب الخارجي على هذه الصادرات والنمو الاقتصادي كل على انفراد تباعاً وكما يأتي:

#### أولاً- عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية<sup>(\*)</sup> والنمو الاقتصادي

تختلف الآراء حول العلاقة بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية، والنمو الاقتصادي، وتأخذ هذه الآراء اتجاهين متعارضين أو متناقضين، يؤكد الأول على وجود علاقة إيجابية بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، في حين يؤكد الاتجاه الثاني على وجود علاقة سلبية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي.

#### الاتجاه الأول

يمثل هذا الاتجاه آراء عدد من الاقتصاديين الذين يرون أن العلاقة بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية، ويستند أصحاب هذا الرأي في تفسير هذه العلاقة على فرضية الدخل الدائم للاقتصادي المعروف (ملتون فريدمان – Milton Friedman) وتتضمن هذه الفرضية وجود دخل دائم يعتمد عليه الاستهلاك الدائم، ودخل انتقالي لا يرتبط مباشرة بالعناصر الدائمة ولا الانتقالية، ولكن يؤثر في الميل الحدي للاستهلاك (Singh, et.al., 1988, 283-304).

(\*) تعرف الصادرات الأولية بأنها تلك الصادرات التي لم تجر عليها أية عمليات تصنيعية، سواء كانت هذه الصادرات من أصل زراعي أم غير زراعي (خامات ومعادن طبيعية)، وهذا التعريف ينسجم مع التصنيف التجاري للسلع الأولية (Primary Commodities)، ولمزيد من الإطلاع أنظر :

UNCTAD (2005) , "The Standard International Trade Classification Revision 3" , 2005.

ويحاول أصحاب هذا الرأي الربط بين عناصر هذه الفرضية وحالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية كحالة غير مستقرة تشبه اللايقين المفترض في فرضية الدخل الدائم، بحيث لا يشجع على زيادة الإنفاق على الاستهلاك، بل يحفز على الادخار كسلوك إيجابي لمواجهة الحالات غير المتوقعة والطارئة، كما يحدث في حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية في البلدان النامية (Lim, 1980, 354). (369)

وتبيّن هذه الفرضية أن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم، وأن الدخل الدائم هو ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال مدة طويلة من الزمن، الذي يتضمّن حجم الدخل والثروة المتوقعة الحصول عليها في المستقبل، وقياس الدخل الدائم يعتمد على كل من الدخل الجاري والسابق، والجزء المخصص من الدخل للإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مستوى الدخل الدائم، والدخل الدائم يتميّز عن الدخل الجاري بنسبة أكبر من الاستقرار أو اليقين (حسين وسعيد، ٤، ٢٠٠٤، ١٥٤-١٤٦).

وقد قسم (فريدمان) الدخل الفعلي على عنصرين هما: عنصر دائمي وعنصر انتقالى، أي ان:

إذ إن:  $(Y)$  الدخل الفعلي،  $(y^p)$  الدخل الدائم،  $(y^t)$  الدخل الانقالي.

إِذْ إِنْ :

(C) الاستهلاك الفعلي و( $C^P$ ) الاستهلاك الدائم و( $C^I$ ) الاستهلاك الانتقالي فالاستهلاك الدائم ( $C^P$ ) هو الذي يتحدد بالدخل الدائم ولا يتأثر الاستهلاك الدائم بالاستهلاك الانتقالي، أما الاستهلاك الانتقالي الذي هو ناتج عن الفرق بين الاستهلاك الفعلي والاستهلاك الدائم فإنه يفسر بوصفه استهلاكاً غير متوقع، ويبين فريدمان بأنه لا توجد علاقات أو أي ارتباطات بين:

- الدخل الانتقالـي والدخل الدائم.
  - الاستهلاـك الانتـقالـي والاستهلاـك الدائم.

## - الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي.

ويمكن تمثيل معادلة الارتباطات على النحو الآتي :

$$P(y^p, y^t) = P(C^p, C^t) = P(y^t, C^t) = 0 \dots \dots \dots 3$$

وتبيّن المعادلة ٣ أن الدخل الدائم والدخل الانتقالـي والاستهلاك الدائم والاستهلاك الـانتـقالـي والدخل الـانتـقالـي والاستهلاك الـانتـقالـي لا ترتبط أو لا يرتبط بعضـها بالبعض الآخر، بكلـام آخر إن الاستهلاك الدائم يعتمد على الدخل الدائم ويتوقف على الميل الحـدي للاستهلاـك أي:

إذ إن:

C<sup>P</sup> الاستهلاك الدائم

Y<sup>P</sup> الدخل الدائم

K الميل الحدي للاستهلاك وهو يُشكل نسبة ثابتة من الدخل الدائم وتعتمد على مجموعة من العوامل يمكن تمثيلها بما يأتي :

$$C^P = K(I, W, U) Y^P \dots \dots \dots (5)$$

إذ إن:

( $C^P$ ) الاستهلاك الدائم، ( $Y^P$ ) الدخل الدائم، و  $K$  الميل الحدي للاستهلاك، و( $I$ ) هو سعر الفائدة، ( $W$ ) نسبة الثروة المادية إلى الثروة الكلية، و( $U$ ) عدم الاستقرار (اللائقين).

إن ارتفاع مستوى عدم الاستقرار أو الالاينين المتمثل بـ (U) يؤدي إلى تحفيز زيادة الادخارات الإضافية، وتستخدم هذه الادخارات كاحتياطي لمواجهة الحالات غير المتوقعة، وذلك من خلال تأثير ارتفاع عدم الاستقرار (الالاينين) على العامل الثابت (K) أو الميل الحدي للاستهلاك، إذ إنه ينخفض نتيجة طبيعية لازدياد حالة عدم الاستقرار (الالاينين)، وهذا الانخفاض في الاستهلاك الحالى وزيادة الادخارات هي ليست بالضرورة لزيادة الاستهلاك المستقبلي، بل لمواجهة الحالات والظروف الطارئة، إذ إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك أو ازدياد الادخارات هو مؤشر اقتصادي جيد لتحقيق النمو الاقتصادي (حمادي، ١٩٩٤، ٣٢-٤٢). بعبارة أخرى، إن الاستهلاك الدائم يعتمد على الدخل الدائم، والعامل الثابت (K) أو الميل الحدي للاستهلاك، يربط الاستهلاك الدائم بالدخل الدائم، والعامل الأساس الذي يؤثر في الاستهلاك والادخار هو عنصر عدم الاستقرار أو الالاينين، وارتفاع مستوى عدم الاستقرار (الالاينين) يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار، وبزيادة الادخار، فإن معدلات الاستثمار سوف تزداد، وتستطيع البلدان النامية زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Anderson, 2004: 33-1).

إن حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية يوصفها مصدراً للدخل مشابهة لحالات الایقين في فرضية الدخل الدائم لفريدمان، إذ إن العوائد المستحصلة من

الصادرات الأولية هي عوائد غير مستقرة أو تتصف بعدم الاستقرار لأسباب كثيرة<sup>\*</sup>، وهذه الأسباب تجعل مستويات الاستقرار بين المصادر الداخلية والخارجية مختلفة فتؤثر في متغير آخر هو الميل الحدي للاستهلاك، إذ إن المصادر الداخلية تتصف باستقرار أكثر، ويكون الميل الحدي للاستهلاك أكبر، أما المصادر الخارجية (إذا أخذنا بنظر الاعتبار الصادرات الأولية للبلدان النامية كمصدر للعوائد) فهي تتصف بدرجة عالية من عدم الاستقرار، لذلك نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون منخفض، والسبب هو أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار أو البايقين في عوائد الصادرات الأولية والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة عكسية، وهذا يعني أن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك تقابله زيادة في الميل الحدي للإدخار، وزيادة الميل الحدي للإدخار تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي (200- 50 UNCTAD, 2005).

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن فرضية الدخل الدائم لفريدمان واستخدامها كفرضية سلوكية واقتراحات النظرية المذكورة لعدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية يمكن أن تفسر العلاقة الإيجابية بين حالة عدم الاستقرار (البايقين) في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، وتظهر هذه العلاقة من خلال متغيرات وسيطة تؤثر في النمو الاقتصادي، كون أن الصادرات الأولية حالة من البايقين لا تؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، بل تؤدي إلى زيادة الميل للإدخار لمواجهة عدم الاستقرار في الصادرات الأولية، يعني زيادة الإدخارات لمواجهة عدم الاستقرار أو الحالات غير المتوقعة والطارئة والتي تتضمن على زيادة الإدخارات، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (اكلي، ١٩٨٤، ٨٠٥-٨٠٧).

والفرضية الأخرى التي يستند إليها أصحاب الاتجاه الأول في تفسير العلاقة الإيجابية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، هي فرضية الإدخار الوقائي أو الاحترازي (حمادي، ٢٠٠١، ٧٥-٨٨)، وتتضمن هذه الفرضية أن حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية تؤثر بصورة مباشرة في زيادة مستويات الطلب على الإدخار في الاقتصاد، وذلك كإجراء وقائي أو احتياطي.

\* من العوامل التي تسبب حالة عدم الاستقرار:

- تقلبات جانب الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات الأولية.
- الخصائص الهيكلية التي تتصف بها صادرات معظم البلدان النامية.
- لمزيد من الإطلاع، انظر: طه يونس حمادي (1996)، أثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق للفترة (1966-1992)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص 44-46.
- MacBean , A., (1964), " Causes of Excessive Fluctuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries ", pp323-341.
- United Nations (2005) , " World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development ", department of Economic and social Affairs New York , 2005

وبناءً على مضمون هذه الفرضية فإن البلدان النامية تلجأ إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية كسياسة مثل في ظل حالة اللايقين، وأفضل استجابة لهذه الحالة غير الاعتيادية هي قيام البلدان النامية بممارسة سياسات تعمل على تشجيع الأدخار المحلي، لكي تستطيع هذه البلدان مواجهة ما قد تخلقه حالة اللايقين (عدم الاستقرار) من الانخفاض المفاجئ للدخل، التي قد تؤثر مباشرة على معدلات الاستهلاك والأدخار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

بعد عرض أهم أفكار وآراء الاتجاه الأول الذي يوضح العلاقة الإيجابية بين حالة عدم الاستقرار أو اللايقين في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، وفي المقابل هناك آراء حول العلاقة السلبية بين حالة عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي، وسيتم عرض هذه الآراء وكما يأتي:

### الاتجاه الثاني – الآراء التي تؤكد العلاقة السلبية

يبين أنصار هذا الاتجاه أن السوق العالمية لل الصادرات الأولية هي في الأساس غير مستقرة إلى درجة عالية، وهذه الحالة من عدم الاستقرار تعود لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بجانب الطلب الخارجي على هذه الأنواع من المنتجات الأولية، ومنها ما يتعلق بجانب العرض لهذه الصادرات، ومهمما يكن الأمر، فإننا لا نبحث في الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، وإنما نبحث في أدلة وحجج أنصار هذا الرأي في توضيح العلاقة السلبية بين حالة عدم الاستقرار في الصادرات الأولية في البلدان النامية والنمو الاقتصادي، لقد دعت حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية مشكلة من قبل أنصار هذا الاتجاه (الاتجاه السلبي)، إذ يرون حقيقة ما تعانيه البلدان النامية من حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية، بحيث أصبحت هذه الحالة صفة هذه البلدان، وذلك نتيجة اعتمادها بشكل كبير على عوائد الصادرات الأولية، حتى إنها (حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية) تعد في معظم الأحيان السبب الرئيس في إعاقة الخطط التنموية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية (حمادي، ١٩٩٦، ٢٥).

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية والأدخار المحلي هي علاقة سلبية، كون حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية تمثل حالة من اللايقين، وهذا اللايقين يؤدي إلى تحجيم أو عدم تشجيع الاستثمار، الأمر الذي يجعل المدخرين يفقدون المبرر لامتناعهم عن الاستهلاك الحالي، مما يؤدي إلى تقليل أو تخفيض معدلات الأدخار، ومن ثم يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار المحلي، وبالتالي يؤثر سلبياً في معدلات النمو الاقتصادي (حمادي، ١٩٩٦، ١٥٥-١٦٥).

بعد أن تم عرض الإطار النظري لمشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية للبلدان النامية فإن هدف البحث يتطلب تقديم الإطار النظري للمشكلة الثانية من المشكلات التي تتعرض لها صادرات المواد الأولية، وهي مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، وهذا ما سيتم عرضه في التحليل الآتي:

**ثانياً. تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية والنمو الاقتصادي**

إن التغيرات التي تحصل في أسعار (الصادرات الأولية) للبلدان النامية، تجلب معها تغيرات في كميات هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، والكميات الكلية لحجم عوائد الصادرات الأولية لا تعتمد فقط على الكميات التي تباع من هذه الصادرات في الأسواق العالمية، بل على الأسعار التي تدفع مقابل هذه الكميات من الصادرات، إذ إن انخفاض أسعار هذه الصادرات، يعني أن على البلدان النامية بيع كميات أكبر من هذه الصادرات، لكي تحصل أو تحافظ على مقدار معين من العوائد، وتحافظ على المقدار نفسه من الطاقة الاستيرادية (Dunn & Ingram, 1999, 224)، وان ما يلاحظ ومنذ عقود عدة بدأت أسعار الصادرات الأولية تمثل نحو الانخفاض نسبة إلى أسعار الاستيرادات من السلع المصنعة (Todaro, 2000, 460)، وهذا يعني زيادة تكاليف الاستيرادات (انخفاض الطاقة الاستيرادية للبلدان النامية)، وهذه الحقائق تم توضيحها من قبل بعض الاقتصاديين ومنهم راوفل برييش (Perbisch) وسنجر (Singer) وايسترلي (Easterly) وكريمر (Kremer) وسومرس (Summers) وغيرهم، الذين بينوا الدور السلبي الذي يؤثر فيه تدهور نسب التبادل التجاري للمنتجات الأولية على معدلات الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (Blattman & et al, 2004, 1-41).

منذ الخمسينيات من القرن المنصرم ظهرت دراسات تؤكد على وجود علاقة سلبية بين تدهور نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، إذ أكدت تلك الدراسات على أن استمرار حالة التدهور في نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات تتعكس بآثارها السلبية على انخفاض حجم العوائد الإجمالية وترفع تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الأرباح والادخار والاستثمار، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Lipsey, 1994, 1-32).

لقد بين كل من كارك اتشر وجون ستاتنر، إن حدوث حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للبلدان النامية التي تعتمد على هذا النوع من الصادرات يؤدي إلى انخفاض العوائد المستحصلة من هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، وبما إن هذه العوائد هي المصدر الأساس في تمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة في البلدان النامية، فإن هذا الانخفاض في العوائد سيؤدي إلى انخفاض احتياطات البلدان النامية من العملة الأجنبية التي هي ضرورية لهذه البلدان لشراء السلع الرأسمالية والوسيطة ذات الدور الفاعل في النمو الاقتصادي (كارك اتشر وجون ستاتنر، ١٩٨٩، ٧٠-٧٢).

ويرى كوزنتس (Kuznets) في دراسته للبلدان النامية أن تحسن نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية يؤثر إيجابيا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتدهورها يؤثر سلباً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل الاستهلاك ومعدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم ينعكس هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي (كوزنتس، ١٩٨٥، ١٦٩-١٧٢).

ومنذ أن نشر برييش (Prebisch) بحثه الشهير في مطلع الخمسينات حول الأثر السلبي لتدور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية على معدلات تكوين رأس المال، ومن ثم على النمو الاقتصادي وحتى العقود الأخيرة، بدأ الاقتصاديون يهتمون بهذه المشكلة لمعرفة اتجاهات وتأثير هذه المشكلة في النمو الاقتصادي، ومن الصعوبة بمكان في ظل تدور نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية في هذه البلدان تعديل عناصر وأليات تراكم رأس المال الضروري في تحقيق نمو اقتصادي (Hyman, 1994, 485-486).

لقد كان لنشر أفكار (بريش- سنجر) في الخمسينات وحتى الآونة الأخيرة حول مستقبل الصادرات الأولية للبلدان النامية، والت دور المستمر لنسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، آثار سلبية على تدفق رأس المال إلى هذه البلدان النامية وعلى النمو الاقتصادي فيها في الأجل الطويل (Todaro, 2000, 467).

أي إن مشكلة تدور نسب التبادل التجاري آثاراً سلبية على إمكانيات تراكم رأس المال الذي يعد ضرورياً لشراء السلع الرأسمالية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2006, 1-25).

إن العلاقة الموجودة بين نسب التبادل التجاري للصادرات ومعدلات الادخار المحلي هي علاقة واضحة، إذ يلاحظ أن حدوث حالة التدور في نسب التبادل التجاري للمنتجات الأولية تؤثر مباشرة في الدخل القومي، ومن ثم في معدلات الادخار والاستثمار، وحتى الطاقة الاستيرادية وما يتربّط على ذلك من آثار سلبية في النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2003, 3-12).

إن البيانات الصادرة من الاونكتاد تشير إلى أن البلدان النامية (خاصة الأفريقية) التي تعتمد على الصادرات الأولية بشكل كبير، قد سجلت تدوراً كبيراً في نسب تبادلها التجاري، وكان هذا التدور العامل الرئيس في انخفاض الدخل القومي ومعدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم زيادة الديون الخارجية وأعباء تسديد هذه الديون، ومن ثم عرقلة النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2003, 1-25).

إن تدور الأوضاع الاقتصادية في معظم البلدان النامية وبخاصة في العقود الأخيرين من القرن المنصرم وببداية العقد الأول من الألفية الثالثة، سوف يؤدي إلى المزيد من التدور في نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية لهذه البلدان، فضلاً عن معاناتها من مشكلات اقتصادية كثيرة، منها قلة الموارد المالية والموارد البشرية الماهرة، والادخار والاستثمار المتدينين والديون الخارجية الضخمة، مما يجعلها بلدان ضعيفة أمام الصدمات الخارجية (UNCTAD, 2006, 1-70).

**ثالثاً- العلاقة بين تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي**  
في عالم يسوده نظام النمو الاقتصادي المتوازن يمكن أن يتوقع مصدر المنتجات الأولية في البلدان النامية أن نسبة صادراتهم سوف تتسع بالمستوى نفسه من التوسيع في الدخول القومية للبلدان المتقدمة التي تستورد هذه المنتجات، ويمكن أن يتوقعوا زيادة أو نمو دخلهم بالنسبة نفسها التي زادت بها الدخول القومية لتلك

البلدان (Gillis, et. al., 1987, 418)، ويطلب نمو الدخل القومي للبلدان النامية المصدرة للمنتجات الأولية تغيرات بنوية (هيكلية) بشكل أسرع، مثل سياسة إحلال أو تعويض الاستيرادات التي اتخذتها مجموعة من البلدان النامية، وتغيير سياسة الاعتماد على نوع واحد أو أنواع محدودة من هذه المنتجات في صادراتها، وتشجيع القطاعات الأخرى (مثل القطاع الزراعي) من خلال دعمها لكي يحقق نمواً أسرع، وكذلك إجراء تغيرات جذرية في عدد من القطاعات الاقتصادية حتى تستطيع مواكبة التطورات الجديدة في البلدان المتقدمة التي تسعى وبشكل مستمر إلى إيجاد بدائل صناعية لكل ما تستورده من المنتجات الأولية من البلدان النامية، والتي سيترتب عليها تباطؤ الطلب الخارجي على هذه المنتجات، مما يترك آثاراً سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها النمو الاقتصادي.

إن تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية يؤدي إلى انخفاض في أسعار هذه الصادرات في الأسواق الخارجية، وبخاصة في الأجل الطويل، ونتيجة لأنخفاض أسعار هذه الصادرات (ال الصادرات الأولية)، فإن العوائد التي يتم الحصول عليها سوف تنخفض، وكذلك انخفاض العوائد غير المباشرة من الضرائب المفروضة على كميات المنتجات المصدرة، مما يؤدي إلى خلق آثار غير إيجابية على اقتصاديات هذه البلدان، وبالتالي تتسبب في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان (Daniel & Lever, 1998, 246-247).

إن الصادرات الأولية في البلدان النامية تتصف بأحاديتها ولا تظهر تنويعاً سلعيّاً يحمي هذه البلدان النامية من هذا التباطؤ في الطلب الخارجي على صادراتها، إن ضعف هذا التنويع يؤدي إلى ما يسمى بعدم إمكانية تحويل هيكل الصادرات في الأجل القصير، مما يترك آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (النجفي، ١٩٨٢، ٤١-٤٣)، إن عملية التنويع في الصادرات تسهم بشكل إيجابي وملحوظ في تقادي حدوث أي اختلال أو تدهور في الطلب الخارجي على الصادرات الأولية لهذه البلدان، إذ يرى عدد من الاقتصاديين أن السبب الرئيس وراء تحسين الأداء الاقتصادي لعدد من البلدان النامية في أمريكا اللاتينية هو الإيرادات المرتفعة لقطاع الصادرات، الناتجة عن التنوع في الصادرات لهذه البلدان والتي تترتب عليها زيادة الطلب الخارجي الذي انعكس آثاره مباشرة على عوائد هذا القطاع، ومن ثم على مستويات الدخل ومعدلات الإدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في هذه البلدان (Gottschalk & Prates, 2006, 1-26).

إن اعتماد البلدان النامية على الصادرات الأولية كان السبب الرئيس في ضعف معدلات النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان كون البلدان النامية لا تمتلك مؤسسات إنتاجية تتميز بالمرنة الكافية لمواجهة مثل هذه الحالات من تباطؤ الطلب الخارجي على صادراتها الأولية، فهي غير قادرة على الاستجابة السريعة لمثل هذه التغيرات في مستوى الطلب الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى تدني أسعار هذه الصادرات في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض واضح في إجمالي إيراداتها التصديرية، وبالتالي يخلق أزمة مالية واقتصادية للبلدان النامية المصدرة للمواد

الأولية، تؤثر سلباً على البرامج التنموية المستهدفة في هذه البلدان لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي (Salvatore, 2004, 356-357).

إن افتقار البلدان النامية إلى هيكل متطور للمؤسسات الإنتاجية وعدم امتلاكها قدرة تكنولوجية محلية كافية لتغيير هذه الهياكل التقليدية والبدائية أدى إلى هدر الوقت والإمكانيات المالية والاقتصادية وجعلت الإنتاج يقتصر على عدد قليل من المنتجات الأولية، التي لا تحظى بطلب فعال في الأسواق المحلية، ناهيك عن الأسواق الخارجية، كذلك يلاحظ أن الأذواق والطلب تتجه يومياً نحو السلع الصناعية ومنتجات حديثة ومتقدمة، وحتى إذ وجدت مثل هذه السلع محلياً، فإنها لا تستطيع تلبية الرغبات المحلية، لأنها غير قادرة على ذلك في ظل الأسواق المفتوحة وزيادة هذه المنافسة بين السلع، كما أن استمرار البلدان النامية في اعتمادها على عوائد الصادرات الأولية غير المستقرة، التي تعاني من تباطؤ الطلب العالمي عليها، والاستمرار في استخدام الأساليب البدائية غير الكفؤة في استثمار الطاقات الاقتصادية الوطنية، تجعلها غير قادرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة (Esser, 1990, 39-61)، أي أن انخفاض طلب البلدان الصناعية على الصادرات الأولية للبلدان النامية هو العامل الحاسم في انخفاض الإيرادات ومعدل الدخار والاستثمار، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Dean, 1990, 63-70).

إن حالة تباطؤ الطلب العالمي على الصادرات الأولية للبلدان النامية وانخفاض عوائد هذه الصادرات، يؤثر مباشرة في إمكانية توسيع الأسواق التي هي الوسيلة الفعالة في تنشيط الاقتصاد وحركته الإيجابية، وهذا ينعكس مباشرة على انخفاض الدخل القومي والاستهلاك ومعدلات الدخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي (Paulo, 2004, 1-13).

إن هذا التباطؤ قد يؤدي إلى عدم توجيه الاستثمارات نحو قطاع الصادرات مما يؤدي إلى عرقلة تخصيص الموارد بشكل أفضل، وبالتالي يتدهور الإنتاج والإنتاجية وتزداد التكاليف وتتخفض الأرباح ومعدلات الاستثمار في قطاع الصادرات الأولية، وهذا يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2006, 5-35)، فضلاً عن ذلك فإن هذا التباطؤ يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعوائد وعدم الاستفادة من مزايا الحجم الكبير (وفورات الحجم).

إن لتباطؤ الطلب العالمي على الصادرات الأولية للبلدان النامية علاقة واضحة بمعدلات الدخار بوصفها مكوناً للدخل، بعبارة أخرى إن أي تغير في الدخل ناتج من تباطؤ الطلب سينعكس مباشرة على الدخار، ومن ثم على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي (UNCTAD, 2005, 11-35)، وتأكد الكثير من أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية على أن الميل الحدي للدخل في البلدان النامية منخفض جداً، في حين أن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع (Fischer, 1981, 74-93)، وهذا يعني انخفاض الدخار والاستثمار والنمو الاقتصادي (Dipendra, 1999, 3-5).

إن التطور الحاصل في البلدان الصناعية، وإيجاد البديل الصناعية للمنتجات الأولية، وانخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأولية، انعكست آثار هذه

العامل مباشر على انخفاض عوائد الصادرات الأولية والدخل القومي للبلدان النامية، لذلك فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في البلدان النامية وبخاصة غير النفطية مر هون بالعوائد المتحققة من قطاع الصادرات الأولية، وهذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي (Gremer and et al., 1997 , 41 . 43).

إن دراسات الاتجاه العام للطلب على المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية قد انخفضت منذ نهاية الرابع الأول من القرن العشرين مقارنة بالم المواد نفسها في القرن التاسع عشر، وأدى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدل نمو التجارة الخارجية للبلدان النامية والتي تعتمد عليها في تحصيل الإيرادات الضرورية للفيام بالاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك تفعيل عملية تراكم رأس المال لكي تستطيع الربط بين عنصري الإنتاج، كونها تمتلك وفرة في عنصر العمل نتيجة النمو المتزايد للسكان، حتى إن التعليم والصحة كان لهما حصة من الآثار السلبية لانخفاض أو تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية (WTO, 2004, 1-11).

بعد عرض الإطار النظري لمشكلة الصادرات الأولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الدول النامية من الضروري أن نبين المقاييس المستخدمة في قياس هذه المشكلات.

### **المقاييس المستخدمة في قياس مشكلات الصادرات الأولية**

**أولاً- المقاييس المستخدمة في قياس مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية**  
على الرغم من اختلاف وتتنوع المقاييس والمعايير المستخدمة في قياس حالة عدم استقرار الصادرات الأولية، إلا أن هذه المقاييس تتوزع على ثلاثة أساليب هي:

**الأول: الأسلوب المعياري أو القياسي.**

**الثاني: الأسلوب المعتمد على مفهوم اللايقين.**

وهناك أسلوب ثالث اقترحه موران (Moran) ويطلق عليه أسلوب التوقعات المكافحة أو المعدلة.

وقبل تحديد أية صيغة من هذه الصيغ سيتم استخدامها لقياس حالة عدم الاستقرار، نرى من الضروري الإشارة إلى مفهوم عدم الاستقرار، إذ يعرف عدم استقرار عوائد الصادرات على أنه انحراف القيم الفعلية لعوائد الصادرات عن قيمها المقدرة أو الاعتيادية (Love, 1985, 246).

وإن معظم الصيغ التي تستخدم في قياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات، تقيس حالة عدم الاستقرار بصيغة انحرافات القيم الفعلية لعوائد الصادرات عن قيمها الاعتيادية أو المقدرة (Love, 1985, 246)، وهذه الصيغ تأخذ أربعة اتجاهات رئيسة هي الاتجاه الخطي والاتجاه الأسني والاتجاه اللوغارتمي والوسط المتحرك الذي استخدمه ماك بين (حمادي، ١٩٩٦، ٢٦).

لقد استخدمت هذه الصيغ لقياس حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الإجمالية، إلا أن مستخدمي هذه الصيغ لم يعطوا تبريراً نظرياً دقيقاً لذلك، وعلى أية حال إن الصيغ شائعة الاستخدام تعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، والوسط المتحرك، وكل طريقة تقديرات خاصة بها، فمثلاً تعطى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تقديرات خطية وأسنية ولوغارتمية.

أما الوسط المتحرك الذي استخدمه ماك بين فهو وسط حسابي متحرك لمدة خمس سنوات.

وفي ضوء المفهوم المذكور آنفاً يمكن تقدير عدم الاستقرار بحسب الصيغة الآتية:

$$EXI = \frac{X_t^* - X_t}{X_t}$$

حيث إن  $EXI$  عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية.

$X_t^*$  القيمة الفعلية للصادرات الأولية في المدة  $t$ .

$X_t$  القيمة المقدرة للصادرات الأولية في المدة  $t$ .

و  $t$  يتم الحصول عليها من المعادلة  $X_t^* = ae^{bt}$  بعدأخذ لوغارتم الطرفين أي:

$$\log X_t^* = \log a + bt + e$$

بعد إخضاع نتيجة هذه المعادلة إلى مقاييس الدقة\*.

### ثانياً. الصيغ المستخدمة في قياس نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية

لقد قدم الاقتصاديون صيغأً عديدة لقياس نسب التبادل التجاري، هي نسب التبادل التجاري الصافية، ونسب التبادل التجاري الإجمالية ونسب التبادل التجاري الداخلية، ونسب التبادل التجاري ذات العامل الواحد ذات العاملين، ونسب التبادل التجاري ذات الكلفة الحقيقة، ونسب التبادل التجاري المنفعية، وقد جمعت هذه الصيغ تحت ثلاثة مجاميع رئيسة، المجموعة الأولى تتصل بنسب التبادل الحقيقة بين السلع، وهذه المجموعة تشمل نسب التبادل التجاري الصافية والإجمالية والداخلية، في

\* لغرض الاطلاع على تفاصيل هذه المقاييس أنظر :

- عقبة محمد نوري (2004)، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص.55.

حين تخص المجموعة الثانية نسب التبادل بين الموارد الإنتاجية، وتشمل نسب التبادل ذات العامل الواحد ذات العاملين، والمجموعة الثالثة متعلقة بتلك النسب التي تفسر الكسب أو الربح من التجارة الخارجية وهي بصيغة تحليل المنفعة، وت تكون من نوعين من النسب هما نسب التبادل التجاري ذات الكلفة الحقيقة، ونسب التبادل التجاري المنفعية\*\*.

وهذه الدراسة لا ترى ضرورة لعرض كل هذه الأنواع، بل ستهم بنسب التبادل التجاري الصافية، وصيغة هذه النسب هي الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوم على الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات، أي:

$$NBTT = \frac{P_x}{P_m} \times 100$$

حيث إن:

NBTT نسب التبادل التجاري الصافية.

$P_x$  الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

$P_m$  الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات.

وهذه الصيغة هي الصيغة التي ستعتمد في هذه الدراسة، كون هذا النوع من نسب التبادل التجاري قد تم استخدامها من قبل مدرسة فكرية كبيرة يترأسها الاقتصادي الأرجنتيني راؤول برييش و هانس سنجر (Raul Prebisch and Hans Singer) من جامعة سسيكس (University of Sussex) وأشارت جدأً عالمياً واسعاً بين الأوساط العلمية وصناع السياسة الاقتصادية، عندما بينت هذه المدرسة بأن الصادرات الأولية سوف تواجه نمواً بطئاً للطلب الخارجي عليها، وسوف تهبط أسعارها في الأسواق الدولية، مقارنة بأسعار الاستيرادات من السلع الصناعية، مما يؤدي إلى تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات (Gillis & et al, 1987, 420, 421).

**ثالثاً- الصيغ المستخدمة في قياس تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الأولية**  
لقد استخدم الاقتصاديون بيل وأيتون وستيوتر (Ball, Eton, and Steuter) كمية الصادرات العالمية لقياس الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية في دراستهم المنشورة عام ١٩٦٦ والصيغة المعتمدة هي:

$$F_d = (Q_x)$$

\*\* ان نسب التبادل التجاري اتخذت صيغاً متعددة وهناك مزايا ومخاطر على كل نوع من هذه الأنواع . لمزيد من الاطلاع أنظر:

- طه يونس حمادي (1985) ، أثر استيرادات السلع الوسطية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959 - 1980)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارية والاقتصاد، جامعة الموصل ص 80-76.

- Vaish, MC., (1977). "Money; Banking and International and Trade", 4th Ed., pp. 627-636.

إذ إن :

$F_d$  الطلب الخارجي.

$Q_x$  كمية الصادرات العالمية.

أي أن هذه الصيغة تعتمد على كمية الصادرات العالمية لمعرفة نمو الطلب الخارجي على الصادرات، إلا أن هذه الصيغة لم تلق اهتماماً كبيراً، لأنها تعتمد على الإنتاج الصناعي للبلدان الصناعية، بعبارة أخرى إن هذه الصيغة لم تأخذ بنظر الاعتبار الاستيرادات من المنتجات الأولية للبلدان الصناعية.

كما استخدمت صيغة الرقم القياسي لكمية الاستيرادات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمعرفة الطلب الخارجي على صادرات البلدان الصناعية، وذلك من خلال معرفة الرقم القياسي لكمية الاستيرادات للبلدان التي تستورد من البلدان المذكورة، وصيغتها كما يأتي:

$$F_d = Q_m$$

إذ إن :

$F_d$  الطلب الخارجي على الصادرات.

$Q_m$  الرقم القياسي لكمية الاستيرادات.

في حين استخدم سميث (Smyth) معدل التغير السنوية في الصادرات مؤشراً للطلب الخارجي على صادرات البلدان الصناعية.

أما رينتون (Renton) فقد استخدم لوغاریتم الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات الإجمالية للبلدان الصناعية من البلدان النامية لقياس الطلب الخارجي على صادرات البلدان النامية، ويمكن كتابة هذه الصيغة بالشكل الآتي:

$$F_d = \text{LOG} (VM)$$

إذ إن :

$VM$  الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات للبلدان الصناعية من البلدان النامية.

وقد تم اختيار الصيغة الأخيرة كونها الصيغة الأكثر دقة واستخداماً من الصيغ

التي تم عرضها، ولكونها أقرب إلى دراستنا هذه.

### تقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الأولية في النمو الاقتصادي

إن عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية ونسب التبادل التجاري والطلب الخارجي على هذه الصادرات هي متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي \* هو متغير

\* إن معدل النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة

$$r = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

ولكل بلد من بلدان عينة الدراسة وتم احتسابه بالصيغة الآتية:

$r$  : معدل النمو،  $P_t$ ،  $P_{t-1}$ : تمثل الفترة الحالية والفترة السابقة (أو السنة الحالية والسنة السابقة)

على التوالي.

لمزيد من الاطلاع انظر:

The World Bank, (2003). "World Development Indicators", P. 367.

تابع لكل بلد من بلدان عينة الدراسة، وقد استخدمنا صيغًا متعددة من نماذج القياس الاقتصادي الخطية، ونصف اللوغاريتمية، واللوغارitmية المزدوجة لتقدير العلاقة بين المتغيرات المذكورة فوجدنا أن الصيغة الأخيرة تمثل البيانات أفضل تمثيل والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$\text{Log}_Y = B_0 + B_1 \text{Log EXI} + B_2 \text{Log TOT} + B_3 \text{Log FD} + U$$

حيث إن :

$Y$  : النمو الاقتصادي.

EXI : عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية.

TOT : نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية.

FD : الطلب الخارجي على الصادرات الأولية التي تصدرها بلدان عينة الدراسة.

U : المتغير العشوائي.

$B_0, B_1, B_2, B_3$  معلمات الأنماذج.

وعند تقدير هذا الأنماذج تم الحصول على النتائج المثبتة في الجدول ١ والذي يتضح منه أن المتغيرات المستقلة المذكورة (مشكلات الصادرات الأولية) تشرح نسبة تتراوح ما بين 70 إلى 97 % من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة، كما يؤكد ذلك معامل التحديد  $R^2$  الذي تراوحت نسبته ما بين النسبتين المذكورتين، أي أن هذه المتغيرات تفسر نسبة عالية من المتغيرات التي تطأ على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي.

إن النسبة العالية لمعامل التحديد وانخفاض قيمة ( $S$ ) لأنماذج ككل تؤكّد جودة التوصيف لهذا الأنماذج في كل بلد من بلدان العينة، فضلاً عن ذلك فإن الأنماذج لا يظهر مشكلة الارتباط الذاتي، كما يشير إلى ذلك اختبار  $D.W$ ، عند مقارنة قيمة  $d$  المحسوبة مع قيمتها الجدوليتين\*.

وتفاوت درجة استجابة المتغير التابع للتغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة بتفاوت درجات المرونة\*\*، إذ تكون الاستجابة كبيرة عندما تكون المرونة عالية وتقل هذه الاستجابة بانخفاضها.

\* قيمة  $d_U$  و  $d_L$  الجدوليتين للمشاهدات عددها (20) مشاهدة ولثلاثة متغيرات مستقلة هما (1.70) و(0.79) على التوالي.

لمزيد من الاطلاع انظر :

- Johnstone, J., (1972). "Econometric Method", 2nd Edition, p. 430.

\*\* تحسب المرونة في الدول اللوغاريتمية المزدوجة بالصيغة التالية:  $E = Bi$

لمزيد من الاطلاع انظر :

- د. أموري هادي كاظم وباسم شلبي مسلم (2002)، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، بغداد، مطبعة الطيف، ص ص 38-42.

- أيد بشير الجلبي، (2003). التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 152.

أما فيما يتعلق بالعلاقة والتأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة الثلاثة على النمو الاقتصادي فتبين النتائج المقدرة لبلدان عينة الدراسة أن العلاقة بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع قد ظهرت بشكلين متناقضين، الأول إيجابي - علاقة طردية - استناداً إلى الاعتقاد السائد عند الاتجاه الأول، والثاني سلبي - علاقة عكسية - على وفق تصور الاتجاه الثاني، وقد كانت هناك سبع حالات للعلاقة السلبية في هذه الدراسة والتي تساند وتعزز الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه الذي تتباين فرضية الدراسة، ووجدنا ثلاثة حالات للعلاقة الإيجابية، أي إن النتائج المقدرة لسبعة بلدان من البلدان عينة الدراسة تدعم فرضية الدراسة التي ترى أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، وهذه العلاقة ظهرت في كل من بينين وبوليفيا وجامايكا وهaiti وتزانانيا وأورغواي، في حين كانت العلاقة موجبة في كل من بنغلادش وبيرو وتوكو، ويمكن تفسير هذه العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي من وجهة نظر الاتجاه الأول الذي بيناه في الإطار النظري من هذه الدراسة، والذي كان يرى أن العلاقة بين حالة عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي هي إيجابية، أما بالنسبة لمعنى هذا المتغير، فإن ذلك يظهر من خلال مقارنة قيمة  $t$  المحسوبة مع قيمها الجدولية، إذ بلغت قيمة  $t$  الجدولية (1.74)، وبالتالي في جدول المؤشرات التحليلية لهذا المتغير يمكن ملاحظة معنوية متغير حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية في كل بلدان عينة الدراسة ماعدا بوليفيا عند مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية قدرها (16) درجة، وسبب ذلك هو أن درجة عدم الاستقرار كانت منخفضة في هذا البلد أي أن صادرات هذا البلد كانت أكثر استقراراً في هذه المدة مقارنة ببقية بلدان عينة الدراسة.

وكانت العلاقة بين نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية والنمو الاقتصادي هي طردية كما يظهر ذلك من معلمات الأنماذج المقدر والمثبتة في جدول المؤشرات التحليلية، أي إذا حصل تحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية سيؤدي إلى تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، وإذا حصل تدهور في نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج المقدرة لهذه الدراسة أن هذه العلاقة هي إيجابية في كل بلدان عينة الدراسة، وهي مطابقة لمضمون النظرية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه أوضحت نتائج اختبار  $t$  المحسوبة، أن نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية كانت غير معنوية في خمسة بلدان من عينة الدراسة (haiti - بيرو - الفلبين - تانزانيا - أورغواي)، وسبب ذلك هو تمنع نسب التبادل التجاري في هذه البلدان بدرجة من الاستقرار، أي لم تحقق تحسناً ولم تتعرض إلى حالة تدهور، وكانت معنوية في خمسة بلدان (بنغلادش - بينين - بوليفيا - جامايكا - توكو)، إذ كانت قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في البلدان الأخيرة، كما هو مبين في جدول (المؤشرات التحليلية).

أما فيما يتعلق بالطلب الخارجي فيشير الجدول المذكور إلى وجود علاقة طردية بين نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية في الأسواق الخارجية والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الطلب الخارجي على هذه الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض هذا الطلب يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وجاءت النتائج المقدرة مؤكدة على معنوية هذا المتغير في جميع بلدان عينة الدراسة ومعززة لفرضية الدراسة، ويعود سبب ذلك إلى التغيرات الكبيرة التي حصلت في معدلات نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية التي تصدرها البلدان النامية.

بناءً على ذلك يمكن القول، إن تدهور نسب التبادل التجاري وتراجع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ومنها بلدان عينة الدراسة وهذه النتيجة جاءت مطابقة تماماً لفرضية الدراسة.

أما علاقة متغير عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية بالنمو الاقتصادي جاءت متفقة مع فرضية الدراسة في سبعة بلدان من عينة الدراسة ومخالفة في ثلاثة بلدان من هذه العينة، وهذا يعني أن الترجيح قد جاء لصالح فرضية الدراسة أيضاً، أي أن عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.

أما المتغيران الآخرين وهما تدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية فجاءاً معززين لفرضية الدراسة، أي أن تدهور نسب التبادل التجاري وتراجع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية يرتبطان بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، بعبارة أخرى، إن تحسن نسب التبادل تجاري وزيادة الطلب الخارجي على الصادرات الأولية، يؤديان إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتدهور نسب التبادل التجاري وتراجع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية يتسببان في تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

### الجدول ١ يبين المؤشرات التحليلية للأنموذج المقدر لبلدان عينة الدراسة

المؤشرات البلدان \	B <sub>0</sub>	B <sub>1</sub>	B <sub>2</sub>	B <sub>3</sub>	R <sup>2</sup>	DW
بنغلادش Bangladesh	-59.956 (19.50) 0.056	0.057 (4.07) 0.014	0.252 (1.80) 0.141	18.691 (2.45) 0.914	97	1.89
بنين Benin	-13.747 (7.87) 1.746 0.017	-0.037 (6.53) 0.005	0.161 (3.66) 0.044	4.315 (8.24) 0.523	97	2.13
بوليفيا Bolivia	-7.397 (7.99) 0.926 0.015	-0.006 (1.58) 0.003	0.079 (2.06) 0.038	2.726 (9.87) 0.276	90	1.86

المؤشرات البلدان \	$B_0$	$B_1$	$B_2$	$B_3$	$R^2$	DW
جامايكا Jamaica	-30.288 (7.02) 4.317 0.044	-0.873 (6.23) 0.014	0.436 (4.00) 0.109	9.647 (7.45) 1.294	97	1.98
هايتي Haiti	-19.565 (6.43) 3.041 0.053	-0.099 (3.39) 0.029	0.145 (0.97) 0.149	6.368 (6.86) 0.927	84	1.87
بيرو Peru	-59.69 (5.58) 10.59 0.185	0.027 (6.63) 0.043	0.308 (0.45) 0.688	18.333 (5.73) 3.202	70	2.12
الفلبين Philippines	-11.486 (12.41) 0.925 0.016	-0.074 (4.00) 0.018	0.006 (0.38) 0.016	3.747 (13.53) 0.276	94	1.93
تanzانيا Tanzania	-57.507 (5.82) 9.873 0.150	-0.343 (3.29) 0.104	0.063 (0.32) 0.198	18.146 (6.18) 2.937	88	1.99
توكو Togo	-12.060 (7.79) 1.547 0.030	0.019 (2.97) 0.006	0.038 (1.90) 0.035	3.785 (8.20) 0.461	82	2.27
اورغواي Uruguay	-3.576 (10.4) 0.344 0.006	-0.006 (4.41) 0.001	0.037 (1.33) 0.027	1.644 (16.0) 0.102	95	1.79

- الصف الأول يمثل معلمات الأنماذج المقدر ( $B_3, B_2, B_1, B_0$ )

- الصف الثاني القيم بين الأقواس تمثل (t) المحتسبة علمًا بأن قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ودرجات حرية قدرها 16 درجة هي (1.74).

- الصف الثالث نسبة الخطأ المعياري SE لمعلمات الأنماذج المقدر

- الصف الرابع يمثل قيمة (S) للأنماذج ككل.

### الاستنتاجات والمقررات: لقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية: أولاً- الاستنتاجات

- إن اقتصاديات البلدان النامية هي أكثر استجابة للتقلبات الحاصلة في التجارة الخارجية، كون صادراتها من المنتجات الأولية، وإن هذه الصادرات تتعرض إلى حالة عدم الاستقرار.
- استنتجت الدراسة أنه للوصول إلى تحقيق مستويات ملحوظة من النمو الاقتصادي في البلدان النامية لابد من تقليل الاعتماد على الصادرات الأولية.

٣. إن نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية للبلدان النامية يواجه تباطؤاً حاداً في الأسواق الدولية وهذا التباطؤ في الطلب يؤثر بالتأكيد سلبياً على النمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك هذه الدراسة.
٤. إن المنتجات الأولية تتعرض فعلاً إلى حالة التدهور في نسب التبادل التجاري عند مبادلتها مع السلع التي تصدرها البلدان المتقدمة.
٥. اتضح من الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين عدم الاستقرار وتدور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي، وهذا ما تم إثباته في نتائج التقدير القياسي لعينة الدراسة.

#### ثانياً- التوصيات

١. على البلدان النامية الاهتمام الجدي بدراسة المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية في التجارة الخارجية ولاسيما أن هذه الدراسة قد أشارت إلى أهم تلك المشكلات، وهي مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الأولية، وتدور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات.
٢. لابد من أن تعمل البلدان النامية على تعزيز قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم المالي والتكنولوجي لهذا القطاع، فضلاً عن توجيهه لاستثمارات جديدة إلى هذا القطاع، لكي تتناسب مع متطلبات الخطط التنموية لهذه البلدان ومع مستلزمات الطلب الخارجي.
٣. على البلدان النامية إيجاد أسواق أكثر استقراراً من حيث الأسعار والطلب لبيع صادراتها الأولية لكي يستطيع قطاع الصادرات دعم اقتصاديات هذه البلدان ريثما يتم توسيع قاعدة صادراتها.
٤. من الضروري أن تعمل البلدان النامية على التقليل من اعتمادها الكبير على قطاع الصادرات الأولية ولاسيما بعد حصول تغيرات كبيرة على المستوى العالمي من الناحية التكنولوجية.
٥. توصي الدراسة ببحث مشكلة أخرى من المشكلات التي تواجه الصادرات الأولية، وهي مشكلة ضعف الارتباطات الخلفية للمنتجات الأولية، والتي لم يسمح الوقت بدراستها مع المشكلات قيد الدراسة.

#### المراجع

##### أولاً- المراجع باللغة العربية

١. اكلي، ج.، ١٩٨٤، الاقتصاد الكلي النظري والسياسات، الجزء الثاني، ترجمة: عطيه مهدي سليمان، مطبوع جامعة الموصل.
٢. أموري، هادي كاظم وباسم سليمان مسلم، ٢٠٠٢، القياس الاقتصادي المتقدم النظري والتطبيق، بغداد، مطبعة الطيف.
٣. الجليبي، أياد بشير، ٢٠٠٣، التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤. حسين، مجید على، وعفاف عبد الجبار سعيد، ٢٠٠٤، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
٥. حمادي، طه يونس، ١٩٨٥، أثر استيرادات السلع الوسطية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة ١٩٥٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٦. حمادي، طه يونس، ١٩٩٦، أثر تقلبات عوائد الصادرات في موازن المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى العراق للفترة ١٩٦٦-١٩٩٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٧. حمادي، طه يونس، ٢٠٠١، أثر ظاهرة عدم استقرار الصادرات على الميزان الخارجي في بلدان نامية مختارة للفترة ١٩٩٥-١٩٨٠، تنمية الراغبين، عدد ٢٣.
٨. سيمون، كورنيلس، ١٩٨٥، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة – بيروت.
٩. كارل انشر، وجون ستانتر، ١٩٨٩، التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، ترجمة: سمير عبد الرحيم، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد.
١٠. النجفي، سالم، ١٩٨٢، التنمية الاقتصادية الزراعية.
١١. نوري، عقنة محمد، ٢٠٠٤، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

### ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Anderson, K., 2004, "Agriculture, Trade Reform and Poverty Reduction: Implications from Sub-Saharan Africa", Centre for International Economic Studies, Australia.
2. Blattman, C., Hwang, J. G. Williamson, 2004, "The Impact of the Terms of Trade on Economic Development in The Periphery; 1870-1939: Volatility and Secular Change" National Bureau of Economic Research, Working Paper No.: 10600.
3. Cremer, G. L. & Jensen, D. D. Southgate, 1997, Agricultural Economics and Agribusiness", Seventh Edition.
4. Daniel, P. W. and W. F. Lever, 1998, "The Global Economy in Transition", LONGMAN.
5. Dean, J. M., 1990, "The Effects of The U.S. MFA on Small Exports", The Review of Economics and Statistics, Vol. LXXII, No.: 1.
6. Dipendra Sinha, 1999, "Export Instability Investment and Economic Growth in Asian Countries: A Time Series Analysis", Economic Growth Center, Yale University, Australia.
7. Dunn, R. M. & Ingram, J. C., 1999, International Economics", Fourth Edition, New York.
8. Ester, K., 1990, "Latin America in Crisis-Neo-Structuralism As an Economic Policy Response", Economics, Vol. 41.
9. Fischer, B., 1981, "Interest Rate Ceilings Inflation and Economic Growth in Development Countries", Economics, Vol. 23.
10. Gillis, M., et al., 1987, "Economics of Development", 2<sup>nd</sup> ed. Norton, NEW.
11. Gottschalk, R. & Prates, 2006, "East Asia's Growing Demand for Primary Commodities- Macroeconomic Challenges for Latin America", New York.
12. Hyman, D. N., 1994, "Macroeconomics", Third Edition.
13. Johnstone, J., 1972. "Econometric Method", 2nd Edition.
14. Lim, D., 1980, "Distribution, Export Instability and Saving Behavior", Economic Development and Cultural Changes, Vol. 28, No.: 2.

15. Lipesey, R. E., 1994, "Quality Change and Other Influences on Measures of Export Prices of Manufactured Goods and The Terms of Trade Between Primary Products and Manufactures", National Bureau of Economic Research, Working Paper No.: 4671.
16. Love, J., 1985, "Export Instability: An Alternative Analysis of Causes", The Journal of Development Studies, Vol. 21.
17. MacBean, A., 1964, "Causes of Excessive Fluctuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries".
18. MacBean, A., 1964, "Causes of Excessive Fluctuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries".
19. Paulo, S., 2004, "Economic Development and Capital Accumulation: Recent Experience and Policy Implications", Eleventh Session, Division on Globalization and Development Strategies.
20. Salvatore, D., 2004, "International Economics", Fordham University, Eighth Edition, John Wiley & Sons., INC.
21. Singh, B., Drost, H. and Kumar, R. C., 1988, "An Empirical Evaluation of the Relative, the Permanent Income and the Life – Cycle Hypothesis", Economic Development and Cultural Changes, Vol. 5, No.: 1981.
22. The World Bank, 2003. "World Development Indicators".
23. Todaro, M. P., 2000, "Economic Development", Seventh Edition, New York University.
24. UNCTAD 2003, "Economic Development in Africa, Trade Performance and Commodity Dependence", New York.
25. UNCTAD 2003, "World Statistics Pocket Book Least Developed Countries", New York, internet: <http://www.un.org/pubs>.
26. UNCTAD, 2005 , "The Standard International Trade Classification Revision 3" , 2005.
27. UNCTAD, 2005, "Globalization of R & D and Developing Countries", New York and Geneva.
28. UNCTAD, 2005, "Information Economy Report 2005", New York and Geneva.
29. UNCTAD, 2005, "World Investment Report", New York and Geneva, New York: www. Unctad.org.
30. UNCTAD, 2006, "East Asia's Growing Demand for Primary Commodities- Macroeconomic Challenges for Latin America", New York.
31. UNCTAD, 2006, "Trade and Development Report", New York and Geneva.
32. UNCTAD, 2006, "Trade and Environment Review 2006", New York and Geneva.
33. UNCTAD, 2006, "World Economic Situation and Prospects", New York.
34. United Nations, 2005, "World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development" , department of Economic and social Affairs New York , 2005.
35. United Nations, 2005, "World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development", department of Economic and social Affairs New York , 2005.
36. Vaish, MC., 1977. "Money ; Banking and International and Trade", 4th Ed.
37. WTO, 2004, "Economic and SocialImpacts of Trade Liberalization", by: Tussie, D. & Aggio, C.